مؤقت



# مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

## الجلسة ٦٢٥١

الاثنين، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١١
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد كافاندو | (بوركينا فاسو) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركن |
| | أوغندا | السيد روغوندا |
| | تركيا | السيد أباكان |
| | الجماهيرية العربية الليبية | السيد شلقم |
| | الصين | السيد تشانغ يسوي |
| | فرنسا | السيد آرو |
| | فييت نام | السيد لي لونغ منه |
| | كرواتيا | السيد فيلوفيتش |
| | كوستاريكا | السيد أرتينيانو |
| | المكسيك | السيد هلر |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك ليال غرانت |
| | النمسا | السيد إينر |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة ديكارلو |
| | اليابان | السيد تاكاسو |

## جدول الأعمال

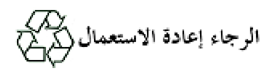
تقارير الأمين العام عن السودان

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/599)









افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**تقارير الأمين العام عن السودان**

**رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/599)**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى معالي السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى فخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور.

تقرر ذلك.

يرحب مجلس الأمن بالسيد جان بينغ وأعضاء وفده، بمن فيهم السيد ثابو مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، والسيد بيير بويويا، الرئيس السابق لبوروندي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/599، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد ثابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور.

أرحب ترحيبا حارا بحضور الأمين العام وأعطيه الكلمة.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم، وأن أرحب بهذا الجمع الكريم. تمثل جلسة اليوم رمزا هاما للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. بل إنها أيضا دليل ملموس آخر على التزامنا المشترك بالعمل مع الشعب السوداني في التصدي للتحديات الخطيرة التي يواجهها.

اليوم، سيطلع الفريق مجلس الأمن على تقريره (S/2009/599، المرفق الأول) الذي اعتمده في مجموعه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. كما أنشأ مجلس السلم والأمن فريق تنفيذ رفيع المستوى مؤلفا من الرؤساء السابقين ثابو مبيكي وبيير بويويا والجنرال المتقاعد عبد السلام أبو بكر. ويشرفنا أن نتلقى إحاطتهم الإعلامية مباشرة.

يقدم تقرير الفريق الرفيع المستوى تقييما صريحا وتحليلا عميقا للحالة في السودان، ويقدم العديد من الاقتراحات للمضي قدما. وربما قبل كل شيء، أصر أعضاء الفريق على النظر إلى السودان في مجمله. وقد بينوا بوضوح الصلات بين الأزمة في دارفور والجهود الأوسع نطاقا لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

وتأتي رؤاهم الثاقبة في لحظة حرجة. فبعد ما يزيد قليلا على ٣ أشهر من المقرر إجراء الانتخابات. وبعد ما يزيد قليلا على سنة، من المزمع إجراء الاستفتائين اللذين سيحددان ملامح مستقبل السودان. ومع أن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، بوصفهما طرفي اتفاق السلام الشامل قد اتخذا الخطوات اللازمة للتحضير لهذه الأحداث الكبرى، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويجب علينا أن نتذكر أن أيا من عمليتي الانتخابات والاستفتائين، ليست غاية في حد ذاتها. وستتطلب إدارة النتائج – أيا كانت النتيجة – التعاون الصادق بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان.

في غضون ذلك، ترتكب أعمال العنف، في جنوب السودان على وجه الخصوص، على نطاق وبوتيرة مثيرين للقلق. وفي دارفور، وصلت عملية السلام إلى نقطة حرجة. وما برح كبير الوسطاء جبريل باسولي يعمل مع حكومة قطر لتوليد الزخم من خلال إعطاء المجتمع المدني صوتا قويا في محادثات السلام. ووافق ممثلو المجتمع المدني والحركات المسلحة على استئناف المشاورات في الدوحة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، التي ستعقبها محادثات مباشرة بين الحكومة والحركات في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

يجب مواصلة بذل الجهود لتشجيع الحكومة، وعلى الأخص حركات التمرد، على تقديم التنازلات والتمسك بتوافق الآراء الذي يعمل السيد باسوليه على التوصل إليه. وأرى أن فريق التنفيذ الرفيع المستوى، فضلا عن المجتمع الدولي ككل، يؤديان دورا حاسما في هذا الصدد. فمن خلال منح السيد باسوليه دعمنا الذي لا لبس فيه، فإننا نبعث برسالة قوية إلى جميع الأطراف مفادها أنه يجب عليها الاشتراك في المفاوضات التي يقودها.

وإضافة إلى ذلك، بوسع الفريق تقديم إسهام لا يقدر بثمن من أجل التغيير السلس الذي نعمل جميعا من أجل تحقيقه بعد الانتخابات والاستفتائين، من خلال مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تجاوز خلافاتهما. وتلك نتيجة تشتد الحاجة إليها ليس من أجل السودان نفسه فحسب، وإنما من أجل جيران السودان أيضا، بل ومن أجل كل أفريقيا.

كما تناول الفريق الرفيع المستوى المسائل الصعبة المتعلقة بالعدالة والمصالحة في السودان. والجهود التي يبذلها الفريق لتقديم الاقتراحات الابتكارية والعملية أمر يستحق الثناء. يجب علينا أن نبقي نصب أعيننا أهمية الامتثال للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، الذي يحيل الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لقد اختتمت لتوي اجتماعا مثمرا للغاية مع الوفد الزائر، اتفقنا خلاله على أهمية استمرار التعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السودان. إلى جانب الإدارة المشتركة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، يجب علينا بذل كل جهد ممكن لضمان تآزر الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في السودان مع العمل الذي يقوم به فريق الاتحاد الأفريقي التنفيذي الرفيع المستوى.

إن أبناء السودان هم الذين سيحلون مشاكل السودان. ولكن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بعملهما معا يمكنهما تقديم المساعدة الهامة لهم في مسيرتهم الشاقة نحو تحقيق السلام والازدهار الدائمين.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

**السيد جان بينغ** (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص شكري لرئيس مجلس الأمن وأعضائه لقبولهم عقد جلسة لمناقشة تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور (S/2009/599، المرفق الأول). إن ذلك لتعبير بليغ عن اهتمام هذا الجهاز بالحالة في السودان والجهود المبذولة لمساعدة ذلك البلد على التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها.

ويسرني أن أتكلم اليوم في ظل رئاسة بوركينا فاسو – وهي رئاسة أفريقية ملتزمة وتنتهج سياسة استباقية – وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ ممثلي الجماهيرية العربية الليبية وأوغندا على إكمالهما فترتي عضويتهما في المجلس خدمة لمسائل أفريقيا من جملة مسائل أخرى. كما أود أن أهنئ سائر الممثلين الآخرين الذين تنتهي مدة عضويتهم في نهاية هذا الشهر.

أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد بان كي – مون، على التزامه بتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في أفريقيا، فضلا عن الثقة والتعاون الواعد اللذين يعمل على بنائهما بين الأمم المتحدة و الاتحاد الأفريقي.

تشغل دارفور مكانة خاصة في الجهود التي تبذلها منظمتانا لصالح السلام في القارة الأفريقية. إن تلك المنطقة ترمز، أكثر من أي شيء آخر، إلى الطابع الفريد للصلات القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، إذ إنها وفرت الإطار والمكان لأول عملية مشتركة بين المنظمتين. وهذه التجربة الرائدة تشجعنا على تحسين تنسيق أعمالنا والمواءمة بين ثقافتينا وممارساتنا لضرورات العمل المشترك الذي لا تترك ظروفه الموضوعية لنا أي خيار آخر. بالتأكيد، يمكن أن يبدو الأمر أحيانا محبطا، ولكن ليس لدينا أي خيار آخر سوى المثابرة على هذا الطريق.

في السودان، كما في حالات الأزمات والصراعات الأخرى في القارة الأفريقية، يتوقف المستقبل بصورة متزايدة على العمل المشترك وبذل الجهود الموحدة على أساس المزايا النسبية للأمم المتحدة بخبرتها ومواردها، والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، بإرادته السياسية – التي تتجسد في تنفيذ هيكل السلام والأمن على نطاق القارة – وقربه الجغرافي ومعرفته التفصيلية للحالات قيد النظر، مما يعطي ميزة لا يمكن إنكارها ويمنح الشرعية المطلوبة للإجراءات المتخذة.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي أنشئ بموجب قرار اتخذ في اجتماع وزاري لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ للنظر في سبل ووسائل تحسين التعامل مع القضايا ذات الصلة بالسلام والمصالحة والتهدئة من جهة، وبالعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب والمساءلة من جهة أخرى، واتخاذ توصيات بشأنها.

وباتخاذ ذلك القرار، بإيعاز من مفوضية الاتحاد الأفريقي، كان مجلس السلام والأمن مقتنعا بعدم إمكانية الفصل بين تحديات السلام والعدالة والمصالحة في السودان. وبينما أكد المجلس أن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان المرتكبة في دارفور لا يمكن أن تمر بدون عقاب، فإنه شدد أيضا على الحاجة إلى السعي إلى إقامة العدل بطريقة تمكّن من بلوغ هدف تحقيق السلام والمصالحة. وفضلا عن ذلك، فإن هذه هي أيضا روح قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥) بشأن دارفور. ومن الواضح أن تلك القضايا لا يمكن أن تتجزأ. ويجب التصدي لها معا بتصميم على إيجاد زخم إيجابي وتأثير إضافي يشمل جميع المجالات التي لا بد من اتخاذ إجراء فيها.

ونفذ الفريق ولايته خلال فترة ستة أشهر. وسعى الفريق حثيثا طوال تلك المهمة للتفاعل مع جميع أصحاب المصلحة، سواء كانوا سودانيين أو دوليين. ومن المهم أن الفريق، حتى بخصوص توصياته، اعتبر أن من المفيد إطلاع الجهات الفاعلة السودانية والدولية باستمرار لكفالة مقبوليتها وقابليتها للاستمرار، كلما أمكن كذلك، ولبناء أكبر توافق آراء ممكن حول السبل المقترحة للمضي قدما، مع مراعاة الإنجازات التي تحققت مثل اتفاق سلام دارفور الموقّع في أبوجا في عام ٢٠٠٦ والدروس المستفادة من الجهود المبذولة حتى الآن بقدر كبير جدا من حسن النية، أفريقية وغير أفريقية.

ومن المهم بنفس القدر أيضا أن الفريق أمضى خلال زياراته العديدة للسودان أكثر من ٤٠ يوما في دارفور، حيث لم يكتف بالذهاب إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، بل ذهب أيضا إلى المناطق التي تسيطر عليها حركات المعارضة المسلحة. وذلك النهج، الذي أعطى للفريق وتقريره وزنا لا نظير له، زادت ضرورته بالنظر إلى أنه منذ بدء الحرب في دارفور، ادعى الكثيرون أنهم يتكلمون باسم سكان دارفور. وقلما أتيحت الفرصة لسكان دارفور أنفسهم للتكلم.

أردت الإدلاء بهذه الملاحظات لكي أبرز عنصرين أرى أنهما ضروريان. فمن ناحية، أنا مقتنع بأن الصراع في دارفور هو، في المقام الأول، مشكلة سودانية وأن تسويته تتوقف بصورة رئيسية على السودانيين أنفسهم، مع قيام المجتمع الدولي بدور داعم وتكميلي؛ ومن ناحية أخرى، تنبع التوصيات التي قدمها الفريق من شواغل الأطراف السودانية مثل تمكنها من تحقيق المواءمة والوحدة في ما بينها، بقدر الإمكان، وليست نتاج حقائق مجردة ربما نكون قد سعينا إلى فرضها عليها.

وأود أن أشير أيضا إلى أن الفريق وضع نهجا شاملا مبنيا على الاقتناع بأن أهداف السلام والعدالة والمصالحة في دارفور شديدة الترابط كما أنها منشودة بنفس القدر. وفي غضون ذلك، أبرز الفريق رغبة سكان دارفور القوية في السلام والأمن. وأفضل تعبير عن ذلك الطموح ما قاله شخص بدوي قابله الفريق في الفاشر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩:

”نريد السلام. وإذا كان السلام يطير في الهواء، فأنا على استعداد للتحليق والإمساك به. وإذا كان مدفونا تحت الأرض، فأنا على استعداد للحفر والوصول إليه. وإذا كان متاحا في السوق، فأسجد المال لشرائه“.

من ناحية أخرى، وكما أكد الفريق، فإن جميع الأطراف السودانية أبدت تفانيها في سبيل العدالة التي سييسر احترامها مسعى إحلال السلام بالنظر إلى أن العدالة والمصالحة يرتبطان ارتباطا لا انفصام له ويجب التعامل معهما وتنفيذهما على نحو شامل وداعم.

ومن المهم للغاية أن نشدد هنا على الاستنتاج الذي توصل إليه الفريق بخصوص الحاجة إلى وضع أي تسوية لأزمة دارفور في الإطار الأكثر شمولا لتسوية الأزمة التي تؤثر على السودان منذ استقلاله والتي يرجع بعض أسبابها إلى الفترة الاستعمارية. واللامساواة الجوهرية التي تسم العلاقة بين المركز السوداني والمناطق الداخلية تفسر جزئيا تعدد حركات التمرد التي عانى السودان وما زال يعاني منها. ولذلك، فإن الفريق وصف عن حق الأزمة في دارفور بأنها أحد مظاهر الأزمة الأوسع نطاقا في السودان كبلد وكدولة على السواء.

يعلم الأعضاء أن مجلس السلام والأمن اعتمد تقرير الفريق الرفيع المستوى وتوصياته في اجتماعه المعقود على

مستوى رؤساء الدول والحكومات في أبوجا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وطلب مني المجلس أيضا إنشاء فريق رفيع المستوى للتنفيذ، يضم الرؤساء السابقين ثابو مبيكي وبيير بويويا وعبد السلام أبو بكر، بغية تيسير تنفيذ التوصيات المقدمة ومساعدة الأطراف السودانية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل والعمليات الأخرى ذات الصلة، باعتبارها عناصر في التحول الديمقراطي في السودان.

واتخذنا بعد ذلك عددا من الخطوات لتنفيذ توصيات الفريق والتي ستكون اعتبارا من الآن منهاج عمل لجميع إجراءات الاتحاد الأفريقي في السودان. وفي هذا السياق، توجه فريق التنفيذ إلى السودان قبل بضعة أيام. واجتمع الفريق مع جميع أصحاب المصلحة الذين أكدوا مجددا تأييدهم لتوصيات وقرار مجلس السلام والأمن. وعلى أساس تلك الزيارة، أعدد الفريق خطة عمل، توصي بتنفيذ أنشطة بدأب وعلى نحو منهجي بخصوص كل من دارفور وتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

لقد جئنا إلى الأمم المتحدة لطلب دعم المجلس، إيمانا منا بأنه أصبح لدينا اليوم آلية مناسبة لتوجيه جهودنا ولبلوغ أهدافنا، وذلك في ظل تقرير الفريق والمنهجية التي بني عليها والطابع الشامل لرؤيته وتوصياته وردود الفعل الإيجابية عليه من قبل الأطراف السودانية، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية.

وعليه، فإن جلسة اليوم والموقف الذي نتوقعه من المجلس في غاية الأهمية. صحيح أيضا أن نجاح عملنا المشترك في السودان سيتطلب أن تكون هذه الجلسة أكثر من مجرد حدث واحد عابر، بل يجب أن تؤذن بتدشين عملية بروح الشراكة خدمة للسلام والعدالة والأمن والمصالحة في السودان. وأنا على يقين من أننا ندرك جميعا حقيقة أن اليوم هو نقطة تحول في الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن للتوصل إلى تسوية في دارفور ولدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل ليتسنى للسودان أن ينعم بحقبة جديدة حقا في تاريخه.

إن الحالة حرجة. والسودان مقبل على موعدين أساسيين سيحددان مستقبل البلد، ويجب ألا نستهين بأثرهما على مستقبل أفريقيا. أولا، هناك الانتخابات العامة في نيسان/أبريل ٢٠١٠، التي ينبغي أن تشكل بداية مرحلة هامة في التحول الديمقراطي للسودان، على النحو الذي توخاه اتفاق السلام الشامل المبرم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وبعد ذلك، هناك استفتاء تقرير المصير المرتقب تنظيمه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الذي سيمكّن سكان جنوب السودان، وفقا لاتفاق السلام الشامل، من تقرير إما الإبقاء على وحدة السودان أو تقسيم البلد. ومن البديهي أن الاختيار ستكون له آثار كبيرة على السودان وسائر أفريقيا، مثلما هو بديهي أن الظروف السائدة قبل هذين التصويتين وخلالهما وبعدهما سيكون لها أكبر الأثر على سير الأحداث واتساقها.

وبالنسبة لأفريقيا، يكتسي ما يقع في السودان وما هو معرض للخطر فيه أهمية وجودية. فالسودان أكبر بلد في أفريقيا. وهو بوتقة للتنوع الثقافي والديني والعرقي الذي يميز أفريقيا، ولا يشكل عائقا بتاتا، بل ميزة. وللسودان حدود مشتركة مع تسع دول أفريقية أخرى، وهي التي ستكون أول الدول التي ستعاني، أكثر من غيرها، من استمرار الحالة الراهنة، بل ومن ذلك، من التطورات السلبية المحتملة في المستقبل.

وبإنشاء الاتحاد الأفريقي للفريق الرفيع المستوى وعمله بصورة فعالة على متابعة توصياته، وعلى الرغم من الصعوبات والانتكاسات والمعاناة والآلام، فإنه أكد إيمانه بقدرة السودانيين على الاضطلاع بمسؤولياتهم التاريخية، وتجاوز خلافاتهم من أجل مصلحة بلدهم ومصلحة أفريقيا. ومن الممكن اتخاذ خطوة جماعية إلى الأمام إذا لم تستمر

العوائق وثقل مخلفات الماضي والإلهاء في تعتيم الرؤية السخية للمستقبل التي يود الاتحاد الأفريقي تعميمها.

والمهمة المنوطة بفريق الاتحاد الأفريقي تهدف إلى تعزيز نهج شامل لحل الأزمة في السودان، فضلا عن تحقيق التحول الديمقراطي والسلمي في هذا البلد. وتتواءم هذه المهمة مع ولايات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والوساطة المشتركة، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وهي الولايات المكلفة بتيسير تنفيذها بدون تداخل المهام أو ازدواجية الجهود أو تضارب الاختصاصات. وتستجيب هذه المهمة الفريدة من نوعها لاحتياجات حقيقية، ولن تؤدي سوى إلى تعزيز فعالية إجراءات المجتمع الدولي في السودان واتساقها ومصداقيتها.

وينبغي أن يمضي السودان قدما. وأفريقيا عازمة على تقديم كل المساعدة اللازمة في ذلك الصدد، استنادا إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بدارفور، الذي أصبح يشكل الاستراتيجية ومصدر الإلهام لأنشطة الاتحاد الأفريقي في السودان. ونطلب إلى جميع شركائنا في المجتمع الدولي أن يدعموا هذا الجهد غير المسبوق، مع مراعاة أن الحلول التي ستثمر النتائج المتوخاة هي الحلول التي يتولى أبناء السودان زمام ملكيتها، وتحظى بدعم أفريقيا. ويثق الاتحاد الأفريقي في دعم الأمم المتحدة لمسعى خيّر سيشرف نجاحه المجتمع الدولي برمته وسيقي الكثير من الأجيال القادمة في السودان وأفريقيا وغيرهما من ويلات الحرب.

أشكر المجلس على اهتمامه الكريم، وأطلب إليكم، سيدي الرئيس، أن تدعو الرئيس مبيكي لعرض استنتاجات الفريق الرفيع المستوى، وآفاق الإجراءات الواسعة النطاق التي يجب أن نتخذها مع السودانيين والأطراف الفاعلة الأخرى كافة لما فيه المصلحة الأمثل للجميع.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بينغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ثابو مبيكي، رئيس الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي.

**السيد مبيكي** (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نود أن نضم صوتنا إلى صوت رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد جان بينغ، في تقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولمجلس الأمن، على إتاحة الفرصة لنا لكي نحضر هنا اليوم للتفكر مليا في مختلف المسائل المتعلقة بالسودان، بدءا بتقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور (S/2009/599، المرفق الأول). وبالمثل، نضم صوتنا إلى صوت رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للتشديد على أهمية الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي انطلقت في دارفور في شكل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وكبير الوسطاء المشترك.

ومثلما أشار السيد بينغ إلى ذلك، تمثل جوهر ولاية الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور في إسداء النصح إلى الاتحاد الأفريقي بشأن ما يمكن القيام به من أعمال لتسريع وتيرة التقدم نحو إحلال السلام وتحقيق العدالة والمصالحة في دارفور. ومجلس الأمن، بطبيعة الحال، على علم بقيام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في الاجتماع الذي عقده في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بإعادة تشكيل الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور ليصير الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ في السودان. وأشير إلى هذا الأمر لأن الكثير مما سنقوله سيتصل بعمل الفريق المعني بالتنفيذ، الذي تتمثل ولايته، مرة أخرى مثلما ذكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في

"المساعدة في تنفيذ جميع جوانب توصيات فريق الاتحاد الأفريقي المعني بدارفور، فضلا عن مساعدة الأطراف السودانية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وغيره من العمليات ذات الصلة، في إطار التحول الديمقراطي للسودان".

ونحن على يقين من أن أعضاء مجلس الأمن لديهم إلمام بتقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي وتوصياته، وبقرارات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد. وبالتالي، فإننا لن نناقش التقرير بإسهاب، لكننا، بدلا من ذلك، سندلي بما نعتبره بعض الملاحظات البارزة. وبطبيعة الحال، إذا طلب إلينا المجلس أن نستفيض في التعليق على أي نقطة من التقرير، فإننا سنفعل ذلك.

واستفادة من التجربة الجماعية لفريق الاتحاد الأفريقي، فقد فهم فريق الاتحاد الأفريقي أن التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في دارفور لن يتحقق إلا من خلال اتفاق تفاوضي فيما بين السودانيين أنفسهم. وبعبارة أخرى، لقد انطلقنا من الموقف المتمثل في أنه من غير الممكن، ولا من المستصوب، أن نفرض حلا بشأن دارفور على الشعب السوداني. ونشير إلى هذه النقطة الهامة في هذه المرحلة، لأنها تفيد في طريقة عمل فريق الاتحاد الأفريقي والتقرير الذي قدمه في آخر المطاف إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد. وفيما يتعلق بطريقة العمل تلك، قرر فريق الاتحاد الأفريقي إشراك أصحاب الشأن السودانيين، ولا سيما أبناء دارفور، في عملية مشاورات واسعة النطاق، أساسا لفهم أفكارهم بشأن ما قد يمكن القيام به لتسريع وتيرة العملية صوب إحلال السلام وتحقيق العدالة والمصالحة في دارفور. وعلاوة على ذلك، ولإنهاء عملية المشاورات تلك، قدمنا أيضا مشاريع توصياتنا إلى الدوائر ذاتها في دارفور والسودان التماسا لآرائها في التوصيات.

ومن هذا المنطلق، يسرنا أن نبلغ مجلس الأمن بأن تقرير فريق الاتحاد الأفريقي وتوصياته تجسد، في رأينا، آراء أصحاب الشأن الرئيسيين في السودان ودارفور بشأن ما ينبغي القيام به على وجه السرعة لتحقيق الأهداف التي ذكرها. ونرى أن هذا الأمر يكتسي أهمية عملية أساسية، لأنه يؤكد الواقع الموضوعي المتمثل في وجود توافق في الآراء على نطاق واسع في دارفور والسودان ككل، مما سييسر المفاوضات البالغة الأهمية لإنهاء الصراع في دارفور.

وقبل حوالي أسبوع، زرنا السودان، وأُتيحت الفرصة للفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ لعقد اجتماعات مع مجموعة واسعة النطاق من قادة المجتمع المدني في دارفور، من بين قادة آخرين. وشدد أولئك القادة على هذه النقطة تحديدا: إن الحالة في دارفور، على حد قولهم، مهيأة فعلا للتعجيل بعملية السلام. ولا بد أيضا أن نشير إلى حقيقة أنه بعد التفاعل مع أصحاب المصلحة السودانيين الآخرين منذ نشر تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور واعتماده من جانب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يمكننا أن نؤكد على أن الجهات المعنية السودانية الرئيسية تؤيد على نطاق واسع التقرير وتوصياته.

كما يدرك أعضاء مجلس الأمن أننا، في تقريرنا، أصررنا على عمل كل شيء لتمكين أهل دارفور من المشاركة على السواء في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠ وأي حوار وطني قد يجري بشأن المسألة المهمة المتعلقة باستفتاء جنوب السودان لعام ٢٠١١. ولهذا السبب، رأينا أنه من المهم اختتام مفاوضات دارفور قبل الانتخابات العامة المنتظرة.

ونعلق أهمية كبرى على هذا الأمر لأننا قلقون من أنه، إذا شعر أهل دارفور بأنهم استبعدوا بأي صورة من

الصور من الانتخابات ومن النظر في المسائل المتعلقة بالاستفتاء، فإن هذا سيعزز من شعورهم بالتهميش والاستضعاف، اللذين كانا سببا رئيسيا للانتفاضة المسلحة التي بدأت في عام ٢٠٠٣.

وفي هذا السياق، نود أن نكرر رأينا بأنه، أولا، هناك توافق آراء واسع في دارفور والسودان على العناصر المختلفة التي تشكل ما وصفناه باتفاق سياسي عالمي بشأن دارفور؛ ثانيا، يصر أهل دارفور على أنه ينبغي التوصل إلى اتفاق سلام عن طريق التفاوض بأسرع ما يمكن؛ ثالثا، من الممكن ومن الضروري تحقيق هذا الهدف بدون مزيد من التأخير.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع للاتحاد الأفريقي مستعد، مثله مثل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى خلال فترة عمله القصيرة، لمساعدة كبير الوسطاء المشترك في تحقيق هذه النتيجة. وهذا يعني، في جملة أمور، أن الفريق سيعمل مع مختلف الأطراف الفاعلة في دارفور والسودان لتشجيعها على الاستجابة بشكل إيجابي وسريع للمبادرات التي يتخذها كبير الوسطاء المشترك.

والمسألة الأخرى التي أود أن أشدد عليها هي الواقع المهم، الذي تكلم عنه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمتمثل في أن الأهداف الثلاثة وهي السلام والعدالة والمصالحة مترابطة ويعتمد كل منها على الآخر. لذلك نحن مقتنعون بأن النتيجة الايجابية التي نسعى إليها جميعا في ما يتعلق بدارفور لا بد أن تتخذ شكل صفقة متكاملة لتحقيق التوازن الضروري بين مختلف الأهداف وهي تحقيق السلام والعدالة والمصالحة.

ونحن مقتنعون بأن أي محاولة لتأكيد أهمية أي من هذه الأهداف الثلاثة على حساب الآخر لن تحقق السلام العادل والمستقر الذي نتمناه جميعا لأهل دارفور ويسعى إليه الدارفوريون أنفسهم. وهذا أحد الاعتبارات التي ألهمت الأسلوب الذي وضعنا به توصياتنا، ونرى أن هذا سيساعد المفاوضين السودانيين على التوصل إلى الصفقة المتكاملة الضرورية التي أشرنا إليها.

وفي هذا السياق، يجب أن نشير إلى أن السودان ليس أول دولة أفريقية تواجه تحدي تحقيق التوازن الضروري في معالجة المسائل المتداخلة للسلام والعدالة والمصالحة. لذلك، وإضافة إلى النظر في القرارات التي اتخذها في هذا الصدد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يمكن، إذا لزم الأمر، أن يستفيد المفاوضون بشأن اتفاق دارفور من هذه الخبرة الأفريقية الأوسع. وفي الحقيقة، لا بد أن أقول، إن الدارفوريين ما برحوا يشيرون إلى ذلك.

ولا شك أن أعضاء مجلس الأمن أحيطوا علما أيضا بحقيقة أن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور شدد على أن الصراع في دارفور، كما هو الحال في صراعي شرق وجنوب السودان، مظهر من مظاهر أزمة عامة في السودان. وقد أوضحنا أن هذه الأزمة في السودان قائمة منذ فترة طويلة، وتشمل فترتي الاستعمار وما بعد الاستعمار. ونشأت أساسا، مرة أخرى كما قال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، نتيجة تركيز السلطة والثروة في يد نخبة متمركزة في الخرطوم، مما أسفر عن تهميش، وعوز وتخلف نمو ما يسمى بالأطراف، بما فيها دارفور.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا التوزيع غير المتساوي للسلطة والثروة، جعل من الحتمي على المركز أن يحرم، بقدر الإمكان، بقية البلد من الحق الديمقراطي، ضمن حقوق أخرى، في انتخاب حكومة من اختياره. وأصر الدارفوريون أنفسهم على أن هذا الإرث التاريخي هو السبب الأساسي للصراع العنيف في دارفور. وبالتالي، يترتب على ذلك أن

حل الصراع في دارفور ينبغي أن يكون ضمن سياق معالجة هذا الإرث.

ولذلك، من الجلي أن تسوية الصراع في دارفور، مثله مثل صراعي جنوب وشرق السودان، يستلزم إعادة بناء السودان بأسره بغية معالجة الإرث التاريخي، الذي كانت تبعاته الصراعات المختلفة التي يعاني منها السودان منذ عقود كثيرة.

وبالتالي، سيعمل فريق التنفيذ عن كثب مع شعب السودان في سعيه لتجسيد العزم المشترك المعلن لبناء ما وصف بأنه السودان الجديد. وكما هو الحال في كل عملية تسعى لتحقيق إعادة البناء الأساسية لأي مجتمع، فإن إقامة السودان الجديد، الموضحة في اتفاق السلام الشامل باعتبار أنها ستجعل الوحدة جذابة، كان ولا يزال أمرا صعبا ويشكل تحديا. ولذلك، يحتاج شعب السودان إلى كل الدعم الذي يمكن أن يحصل عليه لمساعدته في تحقيق هذا الهدف. ولذلك، نأمل أن تفعل الأمم المتحدة أيضا كل ما في وسعها في هذا الصدد.

وكما يدرك مجلس الأمن، فإن اتفاق السلام الشامل يمنح فرصة لشعب جنوب السودان لاختيار الاستقلال، الأمر الذي قد يشير إلى أنه بمجرد انفصال السودان، إذا كانت هذه هي نتيجة استفتاء عام ٢٠١١، فإن علاقات السلطة التاريخية في الشمال قد تظل بدون تغيير. وفي تفاعلنا مع أهل دارفور، لم يصدر أي اقتراح جاد بأن هذه المنطقة من السودان تسعى لأن تحذو حذو جنوب السودان في ما يتعلق بمسألة تقرير المصير. ونشير إلى هذه النقطة للتأكيد على أن تنفيذ اتفاق سلام عادل في دارفور ينطوي بالضرورة على تحويل السودان بالشكل الذي أشرنا إليه، بما في ذلك إحلال الديمقراطية في البلد.

ونظرا للأهمية المحورية لعملية إحلال الديمقراطية هذه بالنسبة لحل أزمة السودان، كما يرد في ولاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى، سنعمل على تشجيع الأطراف السودانية الفاعلة على تهيئة مناخ مؤات لإجراء لانتخابات حرة ونزيهة ولإجراء الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠ بشكل يتيح لكل شعب السودان أن ينتخب بحرية هيئات تشريعية وحكومات من اختياره.

ومن المتفق عليه بشكل عام أن هذا أمر بالغ الأهمية على السواء في سياق إعادة البناء الأساسية للسودان، التي أشرنا إليها، وضرورة كفالة أن تشرف على استفتاء عام ٢٠١١ حكومة منتخبة ديمقراطيا. مرة أخرى، من المتفق عليه بشكل عام أنه ينبغي احترام إرادة أهل جنوب السودان، أيا كانت نتيجة الاستفتاء. وفي هذا السياق، أقرت الأحزاب السودانية بحقيقة أنها يجب أن تعمل بعضها مع بعض بشأن المسألة المهمة المتعلقة بتبعات الاستفتاء، بغض النظر عن النتيجة.

وبالتالي، ومرة أخرى، يدرك مجلس الأمن، أن قانون استفتاء جنوب السودان يستلزم انخراط الأطراف في مناقشات للنظر في كل المسائل ذات الصلة الخاصة بمرحلة ما بعد الاستفتاء. ومرة أخرى، فإن فريقنا للتنفيذ سيعمل مع بقية الأطراف للإسهام بما يستطيع في النظر في هذه المسائل الخاصة بمرحلة ما بعد الاستفتاء، للمساعدة، جزئيا، في كفالة محافظة السودان على السلام الذي يحققه اتفاق السلام الشامل – مرة أخرى، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء.

ونحن نشاطر الإيمان بأن شعب السودان، في كلا الشمال والجنوب، حريص تماما على أن يعيش في ظروف يسودها السلام، حتى إذا اختار جنوب السودان أن يكون دولة مستقلة. ولذلك، سيفعل فريق التنفيذ كل ما في وسعه للتركيز على مسألة السلام، بعدة وسائل، من ضمنها النظر

في الحالة على طول الحدود بين الشمال والجنوب وتقديم التوصيات الضرورية وذات الصلة للأطراف السودانية.

وربما كان ينبغي علينا الإشارة في وقت سابق إلى التحدي المستمر الذي يواجه تنفيذ كل الاتفاقات المعلقة التي يشملها اتفاق السلام الشامل. إن الفريق باتفاقه مع حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، سيتفاعل مع هذين الطرفين في اتفاق السلام الشامل من أجل المساعدة في تعجيل العملية نحو استكمال الخطة المفصلة في الاتفاق.

وكما هو مبين في تقرير فريق الاتحاد الأفريقي، نحن نعتبر أن تطبيع العلاقات بين السودان وجيرانه أمرا يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق الهدف المتمثل في سودان مستقر يعمه السلام. وعليه، فقد أثلجت صدورنا كثيرا الخطوات التي اتخذتها حكومتا تشاد والسودان لتخفيف التوتر بين البلدين وإنهائه. وأثار فريق الاتحاد الأفريقي هذه المسألة مع كلا الحكومتين، وسيتابع فريق التنفيذ هذه المسألة ويستأنف تفاعله مع البلدان المجاورة الأخرى.

ونحن إذ نقوم بهذا العمل، نعي تماما الأهمية الحاسمة للسودان بالنسبة لجيرانه وبقية قارتنا - مرة أخرى، كما قال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ومن البديهي أن السودان، الذي يتشارك في الحدود مع تسع بلدان أخرى في جزء مضطرب من أفريقيا، يجب أن يكون قوة للسلام والاستقرار والتنمية في المنطقة وفي أفريقيا ككل.

في وقت سابق، ذكرنا الشراكة الرائدة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي أسفرت عن إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومع اقتراب الذكرى السنوية الثانية لإنشاء العملية المختلطة، في نهاية هذا الشهر، أود أن أعرب عن تقديري للتفاني والشجاعة الاستثنائيين اللذين يبديهما الرجال والنساء الذين يخدمون في دارفور في ظل ظروف صعبة، وكذلك أود أن أثني على البعثة. من الواضح أنه بالإضافة إلى العمل الذي قامت به بالفعل، سوف تطالب إلى العملية المختلطة بتولي مهام إضافية في دارفور بمجرد التوصل إلى اتفاق سياسي شامل. ولذلك، نأمل في أن تتخذ الخطوات الضرورية للتأكد من أن لديها القدرة اللازمة لتنفيذ جميع مهامها.

في هذا السياق، نود أن نهنئ السيد ابراهيم غمباري على توليه المنصب الرفيع للممثل الخاص المشترك في دارفور، ونتطلع إلى العمل معه بأوثق صورة ممكنة.

لقد تشرف فريق الاتحاد الأفريقي بالتفاعل المنتظم مع العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وكذلك مع المبعوثين الخاصين للبلدان الأعضاء في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي. وسيسعى فريق التنفيذ جاهدا للمحافظة على هذا التفاعل، لأننا نرى أن العمل الدولي المنسق مطلوب بصورة فعالة للتصدي للتحديات الملحة التي تواجه السودان.

ويعي الفريق كون ولايته ذات نطاق واسع، ويدرك بالتالي حجم العمل الذي يجب أن يقوم به. وبالمثل، فإنه يعي ضرورة العمل في إطار زمني قصير جدا، وبالنظر إلى قرب موعد إجراء الانتخابات العامة واستفتاء جنوب السودان.

غير أن الواقع الموضوعي يفرض أن المسائل التي أشرنا إليها - حل الصراع في دارفور واتفاق السلام الشامل والعلاقات بين الشمال والجنوب، وإضفاء الطابع الديمقراطي في السودان وتطبيع العلاقات في الجوار - ينبغي أن تعالج في وقت واحد وعلى وجه السرعة. وسيبذل فريق التنفيذ قصارى جهده لمواجهة هذا التحدي.

مرة أخرى، نشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لنا لتقديم عرض موجز بشأن المسائل التي أشرنا إليها، ونأمل أن يخصنا المجلس ويخص قارتنا بدعمه، مما سيؤدي إلى زيادة تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى جلسة سرية لمواصلة مناقشة الموضوع. وأرجو من الوفود التي لم تطلب الاشتراك في الجلسة السرية أن تتكرم بمغادرة القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.